الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/32/264
6 October 1977
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الدورة الثانية والثلاثون
البند ٥٥ من جدول الأعمال

وكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى

اللاجئون الفلسطينيون في قطاع غزة

تقرير الأمين العام

١ - يقدم الأمين العام هذا التقرير الى الجمعية العامة عملا بالفقرة ٢ من قرارها ٣١/١٥ هاء المؤرخ في ٢٣ تشرين الثاني /نوفمبر ١٩٧٦ بشأن اللاجئين الفلسطينيين في قطاع غزة ، الذى رجت فيه الجمعية الأمين العام أن يقوم ، بعد التشاور مع المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى ، بتقديم تقرير الى الجمعية في دورتها الثانية والثلاثين ، عن امتثال اسرائيل للفقرة ١ من هذا القرار . وفي الفقرة ١ من هذا القرار ، دعت الجمعية العامة اسرائيل مرة أخرى الى (أ) اتخاذ خطوات فعالة فورية تكفل عودة اللاجئين المدنيين الى المخيمات التي نقلوا منها في قطاع غزة وتوفير المآوى الكافية لاقامتهم و (ب) الكف عن نقل المزيد من اللاجئين وتدمير مآويهم .

٢ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ١٣ كانون الثاني /يناير ١٩٧٧ ، موجهة الى الممثل الدائم لاسرائيل لدى الأمم المتحدة ، استرعى الأمين العام الانتباه الى مسؤوليته عن رفع تقرير بموجب الفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٣١/١٥ هاء ، وطلب الى حكومة اسرائيل ان تقدم له ، في أسرع وقت ممكن ، أية معلومات ذات صلة عن تنفيذ أحكام القرار المتعلقة بالموضوع .

٣ - وفي مذكرة شفوية مؤرخة في ٨ أيلول /سبتمبر ١٩٧٧ ، نقل الممثل الدائم لاسرائيل الى الأمين العام تعليقات حكومته على القرار ٣١/١٥ هاء ، وفيما يلي نصها الحرفي ، وفقا لما اتبع في التقارير السابقة عن هذا الموضوع :

" ان حكومة اسرائيل تود استرعاء الانتباه ليس فقط الى حالة الأمن التي تحسنت كثيرا في قطاع غزة والنظام العام والهدوء اللذين يسودان المنطقة بصفة عامة ، وانما أيضا الى العمالة الكاملة والتحسن الكبير في الحالة الاقتصادية للاجئين والمعدل المتسارع للتنمية والبناء .

" فمن أصل الـ ٧٠ ٠٠٠ عامل تقريبا ، الذين يشكلون القوة العاملة لقطاع غـزة ، يسافر يوميا للعمل باسرائيل حوالي ٣٠ ٠٠٠ عاملا من اللاجئين وغير اللاجئين على حـد سواء . وان الأجور التي يكسبونها ، والمعادلة لأجور العمال الاسرائيليين ، تمكّنهم من تحقيق مستوى معيشة لم يتمتعوا به من قبل قط .

" وان النظام العام والازدهار الاقتصادي هما نتيجة مباشرة لتدابير الأمـن التي اتخذتها السلطات ضد الارهاب العربي ، الذي كان شائعا في قطاع غزة حتى عام ١٩٧١ ، والذي كان في أغلبه موجها نحو السكان المحليين وأصابهم بأضرار خطيرة .

" ولقد شرعت السلطات الاسرائيلية ، في الأعوام القليلة الماضية في تنفيذ مشاريع اسكانية لتمكين اللاجئين من الانتقال من المخيمات الى مساكن واسعة نسبيا خاصة بهم ، تتألف من دور واحد (تتراوح مساحة أرضيتها بين ٧٥٠ و ٨٥٠ مترا مربعا) ، مـزودة بالكهرباء وبتمديدات المياه اللازمة لها ، بتكاليف متواضعة (حوالي ٦٠٠ دولار لكـل وحدة سكنية) وبشروط مالية مؤاتية (يدفع ثلث القيمة سلفا وتتخذ ترتيبات الرهن العقـاري بشأن دفع الباقي) . وأخذت السلطات مؤخرا ، في ضوء خبرتها حتى الآن ، تميل الـى تحبيذ المشاريع الرامية الى تمكين اللاجئين من بناء منازلهم الجديدة بأنفسهم . ويتم هذا عن طريق اعطاء اللاجئين قطعا من الأرض المعدة بالفعل بالمقومات الهيكلية اللازمة للبناء ، بالاضافة الى منحة تبلغ حوالي ٢٠٠٠ دولار نقدا لكي تتمكن الأسرة من بناء منزل لهـا وفقا لمواصفاتها هي .

" وهكذا ، فلأول مرة منذ عام ١٩٤٨ ، تتاح للاجئين في غزة امكانية الانتقـال من حياة المخيمات الحقيرة الى العيش في مساكن لائقة مجهزة بجميع سبل الراحة المتوفـرة في المساكن العصرية . وفي الواقع كانت اسرائيل أول بلد في الشرق الأوسط يمد يده الى اللاجئين ويساعدهم على تأهيلهم وتحسين مستويات معيشتهم عن طريق منحهم الأراضـي والمنح المالية ، مع أشكال أخرى من الاعانات . ولا يمكن أن تشترك اسرائيل في أية محاولة لادامة التعاسة الفائقة التي كانت سائدة في مخيمات اللاجئين ، ولذا فانها ستلتزم بسياستها الرامية الى اعطاء اللاجئين مساكن خارج المخيمات . وعلى المنوال ذاته ؛ فهي لن تطرد أي لاجئين استقروا بالفعل في منازلهم الجديدة ، التي اشتروها بمالهم هم ، وبنوهـا هم في عدد متزايد من الحالات . واذ تفعل اسرائيل ذلك فانها لا تنتقص من المركـز الرسمي للأفراد المعنيين بوصفهم لاجئين تحق لهم خدمات الأونروا ، وبناء على ذلك فهي لا ترى أي أساس مطلقا للاحتجاجات المنعكسة في القرار ٣١/١٥ هاء ، في وقت يتيسـر فيه للاجئين ، بدون ضغط أو قسر الانتقال الى أماكن أفضل بكثير مما عرفوه لأكثر من ربـع قرن ، واللاجئون أنفسهم مسرورون للاستفادة من هذه الفرصة لتحسين حياتهم .

" وعلى نقيض ذلك ، فمن المستحيل التعامي عن الحالة القائمة في مخيمـات اللاجئين في لبنان اليوم . فقد كشفت الحرب الأهلية التي دارت رحاها في هذا البلـد

أثناء عامي ١٩٧٥ و ١٩٧٦ عن الزيف الكامل للاتهامات العربية الموجهة ضد اسرائيل والتي أدرجت في عدد لا يحصى من قرارات الجمعية العامة التي أدانت اسرائيل بدون سبب أو عدل .

" فقد أثبتت الأحداث في لبنان ما كانت تقوله حكومة اسرائيل طيلة عدد من الأعوام، من ان منظمات الارهاب العربية قد استولت على مخيمات اللاجئين وأقامت فيها قواعدها التنفيذية ومستودعات ذخيرتها ومخازن أسلحتها ومرافق تدريبها . وحوّلت المنظمات الارهابية عمدا وبدون رحمة سكان المخيمات المدنيين الى رهائن ، مستخدمة اياهم كغطاء لأنشطتها الفتاكة وأدوات لدعايتها . وان المصير المحزن الذى آل اليه سكان تل الزعتر في العام الماضي خير دليل على ذلك .

" وما يزال الارهابيون محتفظين بوجودهم العسكرى في المخيمات في لبنان ، ضد ارادة اللاجئين ، كما يشهد بذلك جيمس مارخام ، الذى كتب في عدد صحيفة نيويورك تايمز الصادر في ١ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ ، مستشهدا بأن أحد الارهابيين الفلسطينيين قال 'يوجد قدر كبير من القلق في المخيمات اليوم . فالناس يتساءلون : " اذا نحن لم نتمكن من انقاذ تل الزعتر ، فكيف يمكننا انقاذ فلسطين ؟ ' .

" وبينما كانت رحى الحرب الأهلية تدور في لبنان ، وبينما كان وجود منظمة التحرير الفلسطينية في المخيمات يشل أنشطة الأونروا في البلاد الى حد اضطرت فيه الوكالة الى نقل مقرها الى فيينا وعمّان (حيث مازالت هنالك) ، فتحت اسرائيل حدودها الشمالية مع لبنان وقدمت مساعدة انسانية واسعة الى القرويين الذين عانوا العذاب من الحرب الأهلية ونتيجة لها . ولم تكتف منظمة التحرير الفسطينية بتخويف اللاجئين في المخيمات ، وانما تعمد الآن الى ارهاب المسيحيين في جنوب لبنان ، في حين تواصل اسرائيل ابقاء حدودها مفتوحة وتقديم معونة طبية واقتصادية كبيرة للذين يحتاجونها .

" ويكفي مقارنة المصير المحزن الذى يعانيه اللاجئون الفلسطينيون في لبنان ، بل وفي الواقع سكان لبنان بصفة عامة ، بالسلم والهدوء والازدهار والتقدم الذى يتمتع به السكان العرب ، بما فيهم اللاجئون السابقون ، في جميع ميادين الحياة ، في المناطق التي تديرها اسرائيل ، لكي نعرف القرار ٣١/١٥ هاء على حقيقته : أى مجرد قطعة لا قيمة لها من الحرب السياسية العربية ، أوحى بها الخوف من أن تسير اسرائيل قدما الى الأمام كثيرا نحو حل مشكلة اللاجئين في قطاع غزة وفي المناطق الأخرى ، حارمة بذلك الدول العربية ، التي فعلت القليل أو لم تفعل شيئا للاجئين طيلة قرابة ثلاثين عاما ، من أداة لدعاية قذرة موجهة ضد اسرائيل".

٤ - ان المعلومات التالية عن امتثال اسرائيل لأحكام الفقرة ١ من قرار الجمعية العامة ٣١/١٥ هاء مبنية على تقارير وردت من المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لاغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى .

٥ — فمنذ أن قدم الأمين العام تقريره في العام المنصرم (١) ، لم تقع أية حالة من حالات هدم مآوى اللاجئين في قطاع غزة بغرض التأديب . بيد أن التعويضات التي طالبت بها الوكالة ، والمشار اليها في الفقرة ٦ من تقرير العام الماضي ، مازالت غير مدفوعة .

٦ — وجاء في الفقرة ٧ من تقرير العام الماضي انه من بين أسر اللاجئين الذين هدمت السلطات الاسرائيلية مآويهم في تموز/يوليه — آب/اغسطس ١٩٧١ (٢) لم يحصل على مساكن بديلة مجانية من السلطات الاسرائيلية سوى ٦٧ أسرة . ولم يطرأ أى تغيير على هذا الرقم . وترد في الفقرة ٨ أدناه تفاصيل أخرى عن اعادة ايواء الأسر التي تأثرت بعمليات الهدم .

٧ — وفي الفقرة ٨ من تقرير العام الماضي وردت اشارة الى العرض الذى اقترحت سلطات الاحتلال الاسرائيلية تقديمه للأسر المحتاجة الى اعادة ايواء . وتحقيبا على رسالة شفوية وردت في حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، أخطرت السلطات الاسرائيلية الوكالة كتابة في ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٧ بانه سيكون أمام الأسر المحتاجة الى مساكن نتيجة لتوسيع الطرق في عام ١٩٧١ (أى ، في الواقع ، الـ ١٣٨ أسرة المشار اليها في الفقرة ٨ أدناه) الاختيارات الثلاثة التالية : (أ) الحصول دون مقابل على قطعة أرض في بيت لاهية (شمال جباليا) مع منحة نقدية قدرها ٢٠٠٠٠ ليرة اسرائيلية لبناء مسكن ؛ (ب) الحصول على مسكن في شيخ رضوان بسعر تكلفة يقل عن ٢٠٠٠٠ ليرة اسرائيلية

---

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٣ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/31/240 .

(٢) في تموز/يوليه — آب/اغسطس ١٩٧١ قامت سلطات الاحتلال الاسرائيلية بهدم عدد من المآوى في مخيمات جباليا والشط ورفح ، وكان الغرض المعلن لذلك هو شق طرق داخل المخيمات . وقد أصابت عمليات الهدم هذه ٢٥٥٤ أسرة لاجئة تضم ١٥٨٥٥ شخصا ؛ وبلغ مجموع عدد غرف المآوى التي هدمت ٧٢٩ غرفة . ووردت اشارة الى التطورات المتعلقة باعادة ايواء هذه الأسر ، في تقرير المفوض العام الى الأمين العام ، الذى تمت احالته الى الجمعية العامة في دورتها السادسة والعشرون (A/8383 و Add.1) ، وفي تقرير الأمين العام للجمعية العامة في دورتها السابعة والعشرين (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة السابعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٤٠ من جدول الأعمال ، الوثيقة (A/8814) ، وفي تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والعشرين (A/9155) ، وفي تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها التاسعة والعشرين (المرجع نفسه ، الدورة التاسعة والعشرون ، المرفقات ، البند ٣٨ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/9740) ، وفي تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الثلاثين (المرجع نفسه ، الدورة الثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٤ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/10253) ، وفي تقرير الأمين العام الى الجمعية العامة في دورتها الحادية والثلاثين (المرجع نفسه ، الدورة الحادية والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٣ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/31/240) .

وذلك كمساهمة من السلطات الاسرائيلية ؛ (ج) الحصول على مسكن في خان يونس بثمن قدره ١٠٠٠٠ ليرة اسرائيلية ، على ان تتبرع السلطات الاسرائيلية بدفع الفرق . وأعلمت الوكالة السلطات الاسرائيلية انه بينما ليس لديها اى اعتراض على اية اختيارات تعرض على اللاجئين بشأن اسكانهم ، فانها تتوقع ان تفي السلطات الاسرائيلية بالتزامها بتزويد اللاجئين بمساكن مجانية متكافئة على الأقل مع معايير مساكن الوكالة وانه ينبغي عرض هذا الاختيار أيضا على اللاجئين . وتترتب على جميع الاختيارات الثلاثة المعروضة الآن نفقات من جيوب اللاجئين بغية انجاز عيازة المسكن الجديد (انظر أيضا الفقرة ١٤ (ب) ادناه) .

٨ - ويتلخص الموقف الراهن في ان من أصل مجموع الـ ٢٥٥٤ أسرة التي تأثرت بعمليات الهدم في تموز/يوليه - آب/اغسطس ١٩٧١ لم تحصل على مساكن بديلة مجانية من سلطات الاحتلال الاسرائيلية سوى ١٧ أسرة فقط ، وان من بين الـ ٢١١ أسرة التي وجدت الدراسة الاستقصائية المشتركة التي أجريت في آذار/مارس - آب/اغسطس ١٩٧٣ (٣) ان افرادها يعيشون في حالة فاقة ، مازالت ثمة ١٣٨ أسرة تعيش في الحالة ذاتها ، اذ لم تزود بمساكن بأثمان منخفضة سوى ٧٠ أسرة فقط من الأسر المدرجة في قائمة الأسر التي تعيش في حالة فاقة . هذا ولقد عمدت ١٠٦ أسر أخرى الى شراء مساكن جديدة في مشاريع الاسكان بغزة كما قامت ٤ أسر أخرى بشراء قطع أرض في مشاريع الاسكان ، بنت عليها مآويها الخاصة بها . وبناء على ذلك فان مجمل عدد الأسر التي زودت بالمساكن لا يتجاوز ٢٤٧ أسرة فقط ، وبهذا تبقى ثمة ٢٣٠٧ أسر غير مزودة بالمساكن ، من بينها ١٣٨ أسرة مدرجة في قائمة الأسر التي تعيش في حالة فاقة و ٢١٦٩ أسرة من الفئات الأخرى المتأثرة بعمليات الهدم في عام ١٩٧١ .

٩ - ولا تزال الوكالة تشعر بالقلق بسبب عدم احراز أى تقدم في اعادة ايواء أسر اللاجئين المتأثرة بعمليات الهدم في عام ١٩٧١ . وقد واصلت الضغط على سلطات الاحتلال الاسرائيلية في قطاع غزة وعلى مستوى وزارة الخارجية لاتخاذ اجراءات عاجلة بشأن هذه المسألة ، وأشارت مرة أخرى الى ان احدى الخطوات العملية الفورية في هذا المضمار ، تتمثل في اتاحة المساكن الشاغرة في مشاريع الاسكان التي أنشأتها السلطات الاسرائيلية ، دون مقابل لأولئك اللاجئين الذين لا يزالون يعيشون في حالة فاقة نتيجة لعمليات الهدم في عام ١٩٧١ .

---

(٣) أجريت هذه الدراسة الاستقصائية بالاشتراك بين الوكالة وسلطات الاحتلال الاسرائيلية بغية التثبت من أوضاع تلك الأسر التي تأثرت بعمليات الهدم في تموز/يوليه - آب/اغسطس ١٩٧١ والتي مازالت ، من وجهة نظر الوكالة ، في حالة فاقة . وشملت الدراسة ٩٤٢ أسرة اختارتها الوكالة على أساس دراسات استقصائية أولية أجرتها في ذلك الوقت لأحوال الأسر الـ ٢٥٥٤ المتأثرة بعمليات الهدم في ١٩٧١ . وأسفرت الدراسة الاستقصائية المشتركة عن ان من بين الـ ٩٤٢ أسرة التي شملتها الدراسة الاستقصائية ، ثمة ٧٠٦ أسر تقطن في مساكن غير ملائمة تعتبر ٢١١ أسرة منها في حالة فاقة خطيرة ؛ أنظر A/9155 ، الفقرات ٦ و ٧ و ٨ .

١٠ - وكما جاء في الفقرة ٥ أعلاه ، فلم تحدث اية عمليات هدم لأغراض تأديبية منذ صدور تقرير العام الماضي . بيد ان سلطات الاحتلال الاسرائيلية ما فتئت تخطر أسر اللاجئين الفلسطينيين بأن من المقرر هدم مآويهم وتعرض عليهم الخيار بين شراء مسكن في مشروع اسكان حكومي (أو شراء قطعة أرض لبناء مسكن عليها) ؛ أو كبديل لذلك ، أن تخصص لهم المآوى التي تخليها ، في قطاع آخر من المخيم ، الأسر التي اختارت بمحض ارادتها شراء مسكن جديد . ولكن بدلا من ذلك ، فقد استمرت ممارسة هدم مآوى الأسر التي تقوم بشراء مسكن جديد مما أدى ، كما جاء في تقرير العام الماضي ، الى تخفيض عدد المآوى السكنية الباقية المتوفرة في قطاع غزة في وقت ماتزال فيه الحاجة ملحة الى ايجاد مساكن للاجئين . وواصلت السلطات السماح للاجئين المعنيين بأخذ ما يرغبون من مواد من مآويهم المهدّمة .

١١ - وفيما يتعلق بالممارسات المشار اليها في الفقرة السابقة فقد حدث في الفترة من ١ تموز/يوليه ١٩٧٦ الى ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧ ، ان قامت ٢٤٢ أسرة من حيث المجموع تضم ٢٠٦٤ شخصا ، بالانتقال من مآويها في المخيمات - رفح وخان يونس والشط - الى مساكن جديدة (مقابل دفع ثمنها) في أى من مشاريع الاسكان التي أقامتها السلطات الاسرائيلية ؛ وقامت ٥٥ أسرة أخرى من أسر اللاجئين تضم ٣٥٧ شخصا (من بين ١٠٨ أسر اشترت قطع أراضي في أحد المشاريع على أساس بناء مساكن حسب مخطط موحد) ببناء مساكن جديدة وانتقلت اليها . وقد تم ، في هذا الصدد ، هدم ما مجموعه ٦١٩ غرفة مأوى في المخيمات . ولم ينج من عمليات الهدم هذه سوى مأوى واحد شاغر كانت بنته الوكالة ، قدم الى أسرة فقدت مأواها .

١٢ - وقامت عدة من الأسر المقيمة في مخيم الشط والمشار اليها في الفقرة ١٦ من تقرير العام الماضي بشراء مساكن في مشاريع اسكان حكومية وهدمت مآويها . اما فيما يتعلق بمخيم خان يونس ، فقد دعي جميع اللاجئين خلال السنة الى التقدم بطلب للحصول على مساكن في مشروع اسكان حكومي قريب . ومن التطورات الأخرى التي حصلت ان السلطات الاسرائيلية عرضت على اللاجئين القاطنين في القسم ١ في مخيم رفح مآوى في مشروع اسكان رفح (مقابل دفع ثمنها) . كذلك أخطرت السلطات ١٩ أسرة من القسم طاء في مخيم خان يونس بأن من المقرر هدم مآويها الثلاثة عشر وعرضت عليها فرصة شراء مآوى في مشروع الاسكان الجديد . أما الأسر التي لا تستطيع دفع الثمن فقد أخطرت بانه سيتم نقلها الى مآوى الوكالة التي يتوقع ان تفرغ في المستقبل . على ان السلطات أخطرت فيما بعد بأنه لن يتم هدم الـ ١٣ مأوى في الوقت الحاضر .

١٣ - وأعربت سلطات الاحتلال الاسرائيلية عن رغبتها في تلقي طلبات لشراء بيوت جديدة في مشروع اسكان الأمل (خان يونس) من اللاجئين القاطنين في المخيمات المتوسطة ، والأفضل من القاطنين في مخيم دير البلح ، وذلك ربما من أجل مواصلة شق طريق يمتد عبر مخيم دير البلح الى الجنوب .

١٤ - اما فيما يتعلق بتعليقات حكومة اسرائيل على القرار ٣١/١٥ هاء ، فقد أبدى المفوض العام للأونروا الملاحظات التالية بغرض التوضيح :

(أ) تصف حكومة اسرائيل أحد الاختيارات التي عرضتها على اللاجئين بأنه يتمثل في "قطع من الأراضي المجهزة بالفعل بالمقومات الهيكلية الأساسية للبناء ، الى جانب منحة نقدية قدرها ٢٠٠٠ دولار تقريبا ، كي تستطيع الأسرة ان تبني مسكنا لها حسب مواصفاتها الخاصة " . ومنذ عهد قريب يعود الى ١٧ تموز/يوليه ١٩٧٧ ، استفسرت الوكالة من سلطات الاحتلال عما اذا كان باستطاعة اللاجئ الذي ينتقي هذا الاختيار ان يبني مسكنا حسب تصميمه الخاص . فكان الجواب المقدم انه يتعين ان يكون البناء حسب التصميم القياسي الحكومي ولكن قد يكون من الممكن اتخاذ ترتيبات لبناء مسكن وشغله على مراحل .

(ب) ان الاشارات الواردة في التعليقات الى " حقارة أوضاع المخيمات " والى " البؤس غير المحدود السائد في مخيمات اللاجئين " ، ومقابل ذلك ، الى " المساكن اللائقة " في مشاريع الاسكان ، هي ، في نظر الوكالة ، أكثر تعميما مما تسوغه الحقائق . فاللاجئون في المخيمات وخارجها يعيشون في ظل أوضاع متباينة الى حد كبير وتتاح أمامهم الفرصة دائما للانتقال الى مساكن أفضل اذا كانوا يستطيعون تحمل التكاليف . اذ من الممكن الحصول على مساكن أفضل - سواء في مشروع اسكان ، أو في مخيم (بادخال تحسينات في المآوى القائمة) ، او في مكان آخر - لقاء دفع ثمنها . وكما جاء في الفقرة ٧ أعلاه ، لا ترى الوكالة أي اعتراض على الاختيارات المعروضة على اللاجئين باعتبارها وسيلة - الانتقال الى مشاريع الاسكان - للحصول على مساكن أفضل . على انها تعتقد ان توسيع نطاق البرنامج باضافة الاختيار المتمثل في بناء المساكن المجانية حسب معايير الأونروا للذين هدمت مآويهم والذين يخطرون بأن من المقرر هدم مآويهم امر ليس مستصوبا فحسب بل ان حكومة اسرائيل ملتزمة به أيضا . اما بالنسبة للاجئين الذين يؤثرون الحصول على مساكن مبنية حسب معايير أعلى من معايير الأونروا ويبدون استعدادا لدفع الفرق ، فان هذا الشرط سيستوفى اذا كانت الاعانة التي تدفع للذين ينتقلون الى مشاريع الاسكان او الى مكان آخر مساوية لقيمة تكلفة مأوى الأونروا ، التي تبلغ حاليا حوالي ٣٠٠٠ ليرة اسرائيلية (لمسكن بـ ٣ غرف بدون مياه ولا كهرباء) . ويرى اللاجئون والوكالة ايضا ان كثيرا من المآوى في المخيمات ، التي يخليها اللاجئون الذين ينتقلون منها الى احد مشاريع الاسكان هي كافية تماما . وتعتقد الوكالة انه لا ينبغي هدم هذه المآوى كشرط للانتقال الى مشروع اسكان بل ينبغي بدلا من ذلك تقديمها الى أسر أخرى للاجئين ، ولا سيما الى الأسر التي هدمت مآويها في عام ١٩٧١ ، في الحالات التي تعيش فيها في ظل أوضاع أسوأ من الأوضاع المتاحة في هذه المآوى (أنظر الفقرة ٩ أعلاه) .

(ج) اما بالنسبة لما اذا كان اللاجئون ينتقلون من مساكنهم الحالية " دون ضغط او اكراه " ، باستثناء اللاجئين الذين عمدوا بمحض ارادتهم الى شراء مساكن جديدة ، فان الاجراء المتبع يتمثل في اخطار اللاجئين بأن من المقرر هدم مآويهم ثم تعرض عليهم مختلف الاختيارات باستثناء المساكن المجانية . وقد اقترن المفوض العام على حكومة اسرائيل بأن تقوم سلطات الاحتلال او الوكالة باخطار اللاجئين بأن عملية الهدم ليست اجبارية (ان كانت الحالة كذلك) وانه ليس من الضروري انتقاء اي من الاختيارات . ولكن لم تعتمد هذه الممارسة .

(د) وتؤكد تعليقات حكومة اسرائيل فيما يتصل بحالة النزاع في مخيمات اللاجئين بلبنان على وجود صلة بين وجود منظمة التحرير الفلسطينية في مخيمات اللاجئين ، والشلل المزعوم الذى أصيبت به أنشطة الأونروا في لبنان ، ونقل مقر الأونروا مؤقتا الى عمّان وفيينا . ان منظمة التحرير الفلسطينية ، التي تقرر وجودها في المخيمات بموجب اتفاق مع حكومة لبنان والتي تتعامل معها الأونروا في المسائل التنفيذية في لبنان بناء على طلب الحكومة ، لم تلعب أى دور في قرار نقل المقر مؤقتا الى عمّان وفيينا . وكما جاء في الفقرة ١٩ من تقرير الأمين العام المقابل عن العام الماضي (٤) فان أنشطة الأونروا في لبنان لم تصب بالشلل في أى وقت أثناء النزاع . وبدلا من شل أنشطة الأونروا ، فقد دأبت منظمة التحرير الفلسطينية على مساعدة مكتب الأونروا الميداني بلبنان في مواجهة بعض الاحتياجات التشغيلية الخاصة . ان الذين يديرون أنشطة الأونروا في لبنان هم الموظفون العاملون في مكتب الأونروا الميداني بلبنان البالغ عددهم حوالي ٢٠٠ ٢ ، وليس الموظفون العاملون في مقر الأونروا البالغ عددهم حوالي ٤٢٥ . وعليه ، فان موقع مقر الأونروا لا يمت بصلة الى مستوى الخدمات المقدمة للاجئين في لبنان (٥) .

---

(٤) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الحادية والثلاثون ، المرفقات ، البند ٥٣ من جدول الأعمال ، الوثيقة A/31/240 .

(٥) للاطلاع على عرض لأثر النزاع على أنشطة الوكالة في لبنان ، أنظر الفقرات ٢٣-٢٥ والفقرات ذات الصلة من الفروع باء وجيم ودال من الفصل الأول من تقرير المفوض العام للأونروا عن الفترة ١ تموز/يوليه ١٩٧٦ - ٣٠ حزيران/يونيه ١٩٧٧ (الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الثانية والثلاثون ، الملحق رقم ١٣ (A/32/13) . وتصف الفقرة ٢٣ من التقرير الاعتبارات المتعلقة بموقع مقر الأونروا الذى قررت الوكالة الآن اعادته الى بيروت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٧٧ .